





## تقرير عن: ندوة «صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي»

وجدة - المغرب، ١٦ - ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

(\*)  
عبد اللطيف الحناشي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منوبة - تونس.

### - ١ -

قُدمت خلال الندوة اثنتان وثلاثون مداخلة لأساتذة من جامعات دول الاتحاد الخمس، ومن اختصاصات معرفية وعلمية مختلفة ومتنوعة، وتوزعت أشغال الندوة على ستة محاور أساسية، وعلى ست جلسات علمية.

### - ٢ -

اهتم المحور الأول بقضايا التضامن المغاربي بين مواقف حركات التحرر، ومطالب الشعوب، ومنطق الدول. وقُدمت خلاله خمس مداخلات؛ حيث عالجت المداخلة التي قدمها أ. علي الإدريسي (كلية الآداب، جامعة محمد الخامس)، مقومات وحدة المنطقة وتاريخية الفكرة وطموح النخبة والشعوب المغاربية وإكراهات الحاضر التي تعرقل الإنجاز... أما د. زكي مبارك (المعهد الجامعي

بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لمؤتمر طنجة، ومرور عقدين على قيام الاتحاد المغاربي، مُقدّمت في مدينة وجدة المغربية، يومي ١٦ و١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ندوة علمية مغاربية نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة محمد الأول في وجدة، ومعهد الدراسات الأفريقية في جامعة محمد الخامس في الرباط، بالشراكة مع مؤسسة هانس سايدل الألمانية.

تناولت الندوة موضوع «صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي»، وذلك بحضور ممثلين عن سفراء دول المغرب العربي في المملكة المغربية، وممثل عن الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وبحضور رئيس جامعة محمد الأول في وجدة.

### - ٣ -

تناول **المحور الثاني** للندوة علاقة الاتحاد بالمحيط والجوار، وعالجت المداخلات المُقدمة في هذه الجلسة قضايا ذات علاقة بالجوار المغربي، الأفريقي والأوروبي. استعرض أ. **محمود الديك** (جامعة الفاتح، الجماهيرية) تطور العلاقات المغربية - الأفريقية مبيّناً اهتمام المغربية بالجانب الثقافي منها (نشر الدعوة)، دون الاقتصادي والسياسي، في الوقت الذي تُعتبر فيه أفريقيا مجالاً حيوياً لدول الاتحاد سياسياً واقتصادياً. واستعرض أ. **محمد المكحلي** (جامعة الجيلالي اليابس، الجزائر) وحلّل أهمية الاتحاد كأحد الخيارات الاستراتيجية الممكنة في عصر العولمة، مؤكداً أن تلكؤ الدول في تفعيل مؤسسات الاتحاد سيساعد على إنماء مشاكل قطرية ستنتقل عداوها حتماً إلى بقية الأعضاء.

أما ورقة أ. **عمر بغزوز** (جامعة باتنة، الجزائر) فبيّنت محدودية العامل الخارجي في تنشيط البناء المغربي، مبرزة غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتجاوز الصعوبات الداخلية التي تواجه المشروع من ناحية، وضعف اهتمام المجتمعات المدنية في المجال المغربي بمشروع التوحيد من ناحية أخرى. وتساءل الباحث عن إمكانية بناء مغرب موحد بدفع من الخارج، خصوصاً من قبل الاتحاد الأوروبي، وبالتحديد من قبل دول الضفة الأخرى من المتوسط باعتبار ارتباطها بعلاقات متينة مع أغلب دول الاتحاد. غير أن الباحث أقرّ بأن دور الاتحاد الأوروبي ظل محدوداً، لذلك أكّد أن مصير الاتحاد

للبحث العلمي، الرباط)، فأعاد قراءة فكرة مؤتمر طنجة والعلاقات المغربية الجزائرية برؤية جديدة، واعتبر أن جذور الخلل في العلاقة بين الدولتين، إنما يعود إلى ظروف انعقاد هذا المؤتمر وبعض ما تضمن من قرارات، لذلك طالب بضرورة إعادة النظر في تلك المقررات نظراً إلى التحولات العميقة التي عرفتها المنطقة والعالم. وتناول أ. **بن عون بن عتو** (جامعة سيدي بلعباس، الجزائر) بالبحث واقع الاتحاد بين معوقات الواقع السياسي وتطلعات الشعوب، وذلك انطلاقاً من دراسة حالة الجزائر، مبيّناً أن الاتحاد لم يُبنَ على أسس أيديولوجية سياسية واقتصادية صلبة...

أما أ. **محمد شيكار** (كلية الحقوق في وجدة، المغرب)، فبحث في إمكانية تأسيس المنطقة النقدية المغربية بالاعتماد على تجارب شعوب أخرى، معتبراً أن الكثير من شروط هذا البناء ومقوماته متوفر، غير أن القرار السياسي هو الذي عطل ويعطل هذا الإنجاز. ثم تناول أ. **حسين بوقارة** (جامعة الجزائر) مسألة الولاء وإشكالية المواطنة في المغرب العربي، وأبرز الباحث وحلّل الأسباب والظروف التي ساهمت في تطور المواطنات القُطرية، بالرغم من توفر العوامل التي تجمع شعوب المغرب العربي في نسق فكري ديني عرقي وحضاري واحد. واستناداً إلى نظرية الدولة الفاشلة، أبرز المحاضر دور الظاهرة القُطرية التي ساعدت على تحويل ولاء الشعوب المغربية نحو مؤسسات الدولة القُطرية، ما ساعد على بروز مواطنات مختلفة وأحياناً متناقضة...

المشاكل المختلفة داخل كل بلد من بلدان الاتحاد. ثم بين أ. خالد شيات (كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وجدة)، أن الإعلان عن الاتحاد المغربي قد تزامن مع انتهاء الحرب الباردة، وسيادة المفاهيم الليبرالية، والنقاش الحاد بين الاتجاهين، الوضعي وما بعد الوضعي. وأكد أن البناء الاندماجي المغربي قد ارتبط بالضرورة الاقتصادية والتاريخية والعاطفية أحياناً، غير أنه كان يفتقر إلى رؤية نظرية إذ كان مجرد نقل لنماذج أخرى، دون مراعاة للضوابط المحلية والإقليمية، بأبعادها الجيوسراتيجية، الأمر الذي ساعد على تعثر أداء الاتحاد...

## - ٥ -

وعالج المحور الرابع للندوة دور المجتمع المدني والثقافة والإعلام في تطوير مؤسسات الاتحاد وإنعاش وظيفتها. إذ بين أ. عبد الحفيظ أوسكين (كلية الحقوق، جامعة وهران) أن الاتحاد بين شعوب المغرب العربي هو في الأساس ممارسة نهضوية، وليس قراراً سياسياً يخضع للظروف السياسية والاقتصادية الطارئة التي تخضع بدورها للاعتبارات الذاتية والمزاجية للحكام، لذلك يرى الباحث أن قوة الاتحاد ودوام وجوده مرتبطان بقوة المجتمع المدني وفعاليته، مشدداً على دور المثقف المغربي الذي يتجاوز إنتاج المعرفة إلى الإسهام في تطوير المبادئ الإبداعية للأسس التي قام عليها الاتحاد، وتفعيل «القوة الاقتراحية».. وحلل أ. عبد اللطيف الحناشي (جامعة منوبة، تونس) رؤية الأحزاب التونسية (القانونية) لقيام

ومستقبله مرتين بدرجات تطور المسار الديمقراطي في البلدان المغاربية من ناحية، وبدفع أوروبي من ناحية أخرى؛ ودون ذلك، فإن تفعيل الاتحاد يبدو «مستحيلاً»!

## - ٤ -

تناول المحور الثالث من الندوة عوامل ومحدودية التكامل الاقتصادي والاندماج المغربي، وشخصت المداخلات واقع الاقتصاد المغربي ومعوقات التكامل بين أقطاره ودور صراع الإرادات السياسية في تعطيل إنجاز المشروع، وكبح الطموحات والنتائج المختلفة المترتبة عن ذلك.. إذ بين أ. حميدوش مدني (كلية الحقوق في فاس)، أن السياق المغربي لا يمكن أن يعيش خارج لغة العصر والمرحلة، باعتبار توفر جميع مقومات التكامل الاقتصادي بين دوله بقوة. غير أن الباحث يرى أن «الصراعات» الثنائية، وعدم انسجام التوجهات السياسية والأيدولوجية لبعض دول المنطقة، تعرقل إلى حد بعيد مسيرة التكامل؛ معتبراً أن موارد الاقتصاد المغربي كفيلة بنقل المنطقة من حالها المتعثر إلى حال أفضل، بل قد ينقلها إلى طرف فاعل بين الفضاءين الأفريقي والأوروبي.

وأبرز أ. بنبراهيم بلقاسم (باحث اقتصادي، وجدة) الإيجابيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يوفرها التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد، معتبراً أن ذلك سيمكّن المنطقة من التحول إلى قطب محوري في الساحة الدولية، أما تأجيل التكامل فسيساعد على استفحال

قضايا ثانوية، في حين يُهمل القضايا الأساسية للتقارب بين دول المغرب العربي..

## - ٦ -

اهتم **المحور الخامس** من الندوة بتطور الاتحاد المغربي، وذلك بالتركيز على بعض المقاربات القطاعية. ومن الأوراق المقدمة في هذا المحور، ورقة **أ. محمد زروالي** (كلية الحقوق، وجدة)، التي تناولت بالتحليل الطرق المعتمدة لمحاربة الإرهاب في الفضاء المغربي مبيناً عدم وجود خطة جماعية مشتركة بين دول الاتحاد لمحاربة الظاهرة، معتبراً أن الوقت قد حان لإقامة حوار مغربي وإزالة التوتر في العلاقات السياسية بين دول الاتحاد، على أمل تنسيق التشريعات والسياسات الأمنية بين الدول المغربية، خصوصاً أن السياسات الأحادية قد بينت عجزها وفشلها في معالجة الظاهرة. ويعتبر الباحث، استناداً إلى بعض المختصين في هذا المجال، أن النجاح في مكافحة الإرهاب مرهون في المدى القريب بتعاون إقليمي يستند إلى مبادئ احترام حقوق الإنسان من ناحية، ودمقرطة الأنظمة السياسية على المدى البعيد من ناحية أخرى.

أما **أ. عبد الله ساو** (جامعة نواكشوط)، فقد قدم مداخلة تناولت ما اعتبره الباحث حواجز «خفية» تواجه السير الجيد للاتحاد، تتمثل في عدم احترام الحقوق الثقافية والمبادئ الديمقراطية للأقليات المغربية، الأمر الذي ولّد نوعاً من الريبة تجاه الاتحاد من قبل بعض الأقليات... وحلل **أ. عبد الله**

الاتحاد المغربي ومسيرته خلال عقدين من الزمن، وبعد تحليل الظاهرة الحزبية في البلاد وتطورها، بيّن الاهتمام متفاوت لتلك الأحزاب، بقضية المغرب العربي، مؤكداً، رغم اختلاف مبررات قيام الاتحاد من حزب إلى آخر، أن الأحزاب الأربعة المدروسة شددت على الخيار الاستراتيجي لقيام الاتحاد واستمراره. كما حلل أسباب تغرّ مسيرة الاتحاد، من وجهة نظر الأحزاب التونسية، ومختلف الاقتراحات والبدائل التي طرحتها من أجل إنعاش مؤسسات الاتحاد، مؤكداً اهتمام الأحزاب الظرفي بمسألة الوحدة المغربية، وعدم قدرتها على الارتقاء بهذا المطلب ليحتل موقعاً متميّزاً في برامجها ونضالاتها السياسية... وبالتوازي مع ذلك، خللت **أ. فاطمة الزهراء الفيلاي** (جامعة الجزائر) الدور المفترض للمجتمع المدني المغربي في عملية بناء الاتحاد، متسائلة عن حدود ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في أنظمة غير ديمقراطية (وصفتها الباحثة بالشمولية)، واعتبرت أن فكرة الاندماج الثقائي (من القاعدة) فكرة مغرية، لكنها تشترط عدة مقومات، منها قابلية السلطات العمومية للدول الخمس لترك هذا المشروع ينمو ويكتمل..

وقدم الباحث **رشيد شاريت** (إعلامي من المغرب) ورقة حول ما سمي بالإعاقة الإعلامية المغربية (استناداً إلى المثال الجزائري والمغربي)، والمتمثل في غياب البعد المغربي الإيجابي في الإعلام، مقابل إعلام يغذي التجاذب السياسي ويكرس الخلاف من خلال التركيز على

المحيط المغاربي، وأبرزت التأثيرات والانعكاسات السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لغياب دور القطاع الخاص المغاربي، في عملية بناء الاتحاد (أ. عمران القيب، جامعة السابع من أبريل، ليبيا). كما أبرزت إحدى الورقات طبيعة نظام معالجة الصعوبات التي تواجه قطاع المقاول في تشريعات المغرب العربي وأسباب قصوره (أ. زينب تاغيا، حقوق وجدة)؛ والتأثيرات السلبية المحتملة على تطور سير الاتحاد نتيجة غياب التنسيق بين الدول المغاربية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تنافسها أحياناً حول جلب الاستثمارات الأجنبية المتجهة بقوة نحو دول الاتحاد (أ. سميرة براهيمية بن رجب، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفافس، تونس)...

إجمالاً، شخّصت المداخلات المُقدّمة العوائق والعراقيل التي اعترضت، وما زالت تعترض بناء الاتحاد المغاربي ومسيرته معتبرة أن الخلافات والتوترات الحدودية والسياسية، وعلى رأسها الخلاف المغربي - الجزائري حول طريقة معالجة قضية الصحراء، يمثل أهم العوائق التي تقف أمام طموح الشعوب المغاربية في الوحدة. كما ركّزت المداخلات على القضايا التي يمكن أن تشكل مجالاً للتعاون والتكامل والتضامن، باعتبار عوامل التوحيد والتآزر أكبر من عوامل التفرقة. وكان التقرير الذي صدر عن الندوة قد أوصى بأهمية تنحية الخلافات السياسية البينية وتشجيع المنتديات الثقافية والعلمية بين الدول الأعضاء، والعمل على توحيد المنهجيات التدبيرية والتوجهات المدعّمة

إدريسي (كلية الحقوق، وجدة) مسألة الخطاب المغاربي تجاه البنى القضائية، وعالج مسألة تأثير نتائج استقلال الدول المغاربية في الوضع القضائي وتنظيم المنازعات الإدارية، مؤكداً أن الدول المغاربية استعجلت عملية إعادة تنظيم الرقابة القضائية على الإدارة وترتيب البنى القضائية، ما ولد ارتباكاً وتردداً لدى القيادات السياسية في معالجة الإشكاليات الطارئة في المجال القضائي. كما حلل الباحث مظاهر هذه الاستمرارية وحدود التغيير في تلك البنى القضائية ومختلف انعكاساتها على مشروع الاتحاد. وعالج أ. عنتر يوسف (كلية الناظور المتعددة الاختصاصات) قضية الأمن المغاربي المشترك الذي تفرضه التهديدات المختلفة التي تواجه المنطقة، الأمر الذي يتطلب من دول الاتحاد القفز على الخلافات التي تفرقها في ظل نظام دولي يشهد تسارعاً دولياً نحو التكامل الإقليمي باعتباره إطاراً ملائماً لتوفير الأمن على المستويين الوطني والإقليمي. كما دعا إلى اعتماد «الأمن الإنساني» الذي يقوم على الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بديلاً من استخدام القوة المسلحة والردع الأمني الذي ولد نتائج عكسية...

## - ٧ -

وتناول المحور السادس والأخير للندوة دور المقاول والقطاع الخاص والاستثمار في البناء المغاربي، وبيّنت الورقات المُقدّمة وحللت الصعوبات التي تواجه نشاط رجال الأعمال المغاربة في

كما أوصى البيان بفتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني من خلال رفع العوائق الإدارية والمالية والسياسية عنها وتشجيع الدبلوماسية الشعبية والبرلمانية... ووضع خطط استراتيجية لتأهيل الإنسان والعناية بمقاربة النوع، وبحقوق المرأة، والشباب، وذوي الحاجات الخاصة؛ وصياغة الإطار القانوني المناسب لحماية البيئة المغربية، وتقوية التعاون في ما بين الدول الأعضاء في هذا المجال.

واختتمت الندوة أعمالها بالإعلان عن تأسيس «منتدى المغرب العربي»، الذي سيكون بمثابة فضاء للحوار الثقافي والعلمي بين الباحثين المغربية، بما يخدم قضايا ذات علاقة بوحدة المنطقة. كما أصدر الباحثون المشاركون في الندوة «نداء مدينة وجدة من أجل إنعاش الاتحاد المغربي» ■

للبناء المغربي، ومراعاة التبصر والحكمة في حلّ المشاكل البينية، وتعزيز الممارسة الديمقراطية بأبعادها المختلفة، وتجنّب الوطنية الضيقة، وإعطاء الأولوية للحوار والانفتاح والعمل على توفير جميع الشروط اللازمة لإقامة منطقة اقتصادية مشتركة، وتسهيل عملية تنقل الأشخاص والأموال، وتشجيع المبادلات التجارية وفتح الأسواق المالية وخلق نظام صرف مغربي يضمن الاستمرار في أسعار الصرف، وتنمية الاندماج الضريبي والتوافق على النظام الجمركي، ووضع آليات لفض المنازعات البينية والاتحادية، وتوحيد الأنظمة والبنى القضائية الداخلية، وتنظيم الهجرة، وفتح المجال أمام تنقل اليد العاملة المغربية بحرية، وتأمين الغذاء، وتدعيم قطاع الإعلام ليلعب دوراً إيجابياً في دعم الوحدة والدفاع عن المشروع الوحدوي.